



٢٠ حقيقة: ٢٠ سنة مرت على توقيع اتفاقيات أوسلو

ما يستهلكه ٢.٦ مليون فلسطيني في الضفة الغربية.^٨ معظم المستوطنات في الضفة الغربية تقع بالقرب من مصادر المياه، والتي يُحظر على الفلسطينيين ورودها. يستهلك المستوطنون الإسرائيليون في وادي الأردن كميات كبيرة من المياه لري منتجاتهم الزراعية المخصصة للتصدير، بينما يعاني المزارعون الفلسطينيون لري محاصيلهم. في إطار عملية أوسلو تم تشكيل لجنة مياه مشتركة، يتساوى فيها عدد الأعضاء من الجانبين، ولكنها تمنح الجانب الإسرائيلي وحده حق الفيتو فيما يتعلق بموارد المياه وتنمية البنية التحتية في الضفة الغربية.^٩

أزالت إسرائيل أكثر من ١٥,٠٠٠ منشأة فلسطينية في شتى أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٩٣، شملت مساكن، وأنظمة مياه، ومرافق زراعية، وممتلكات حيوية أخرى. واليوم هناك ٤٥٠٠ أمر إزالة صدرت لمنشآت فلسطينية، وتنتظر التنفيذ.^{١٠} الغالبية العظمى من أوامر الإزالة تصدر بسبب البناء بدون الحصول على إذن. بيد أن أكثر من ٩٤% من طلبات الإذن بالبناء التي تقدم بها فلسطينيون في السنوات الأخيرة، رفضتها الحكومة الإسرائيلية.^{١١} وفي الشهر الأخير فقط، أزالت إسرائيل ما لا يقل عن ٣٦ منشأة فلسطينية، مما تسبب في تشريد ١١ أسرة.^{١٢}

المستوطنات الإسرائيلية توسعت لتسيطر الآن على أكثر من ٤٢ بالمائة من الأراضي في الضفة الغربية.^{١٣} خمس الأراضي التي يحتلها المستوطنون بنيت على أراض فلسطينية خاصة.^{١٤} فعلى الرغم من أن المناطق المشيدة للمستوطنات الإسرائيلية تمثل ١.٥ بالمائة من مساحة الضفة الغربية، فإن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي يشمل في اتساعه أكثر من ذلك بكثير. وذلك أن تخصيص واستغلال احتياطي الأراضي، والمرافق الزراعية

تحل في شهر سبتمبر / أيلول الجاري الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقية أوسلو الأولى، أو ما يعرف بإعلان المبادئ.^١ وعلى الرغم من مليارات أنفقت على المساعدات الدولية، وجهود بذلها المجتمع الدولي لدعم بناء الدولة الفلسطينية، فقد كانت "الفرص الضائعة" عنوان السنوات العشرين الماضية. وما زال سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة يعانون الآثار السلبية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، وما واكبها من سياسات وممارسات تمييزية كثيرة. واليوم، نشرع في جولة جديدة من المفاوضات.

خلا العشرين سنة الماضية:

زادت إسرائيل من سيطرتها على الأرض والناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

- توسعت إسرائيل، وبسرعة، في المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: زاد عدد المستوطنين الإسرائيليين بأكثر من الضعف، ليرتفع من ٢٦٢,٥٠٠ سنة ١٩٩٣ إلى أكثر من ٥٢٠,٠٠٠ اليوم، في شتى أنحاء الضفة الغربية، منهم ٢٠٠,٠٠٠ في القدس الشرقية.^٢ المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية بموجب القانون الدولي^٣ وينظر إليها باعتبارها عقبة خطيرة أمام السلام. تقدم الحكومة الإسرائيلية إعانة تصل إلى ٢٨,٠٠٠ دولار لكل شقة تبنى في مستوطنة، ويستمتع المستوطنون بالعديد من الفوائد المالية، من بينها الإعفاءات الضريبية.^٤ وعلى الرغم من استئناف المفاوضات، وافقت الحكومة الإسرائيلية على بناء ما لا يقل عن ٣٦٠٠ وحدة استيطانية جديدة.^٥
- سيطرت إسرائيل على ٨٠ بالمائة من مصادر المياه الفلسطينية، ويستهلك ٥٢٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي ما يقرب من ستة أضعاف

اتفاقيات أوسلو

ابتغى من عملية أوسلو للسلام أن تفضي إلى تسوية نهائية قائمة على التفاوض بين الطرفين، في غضون خمس سنوات. وتم تأجيل مشاكل مزمنة مثل وضع القدس، والمستوطنات الإسرائيلية والترتيبات الأمنية، والحدود الدولية، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، لتتم تسويتها خلال تلك الفترة.

كذلك أفضت تلك العملية إلى إنشاء السلطة الفلسطينية، لتكون مسؤولة عن إدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. ففي سنة ١٩٩٥ تم تقسيم الضفة الغربية إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج)، مما فتحت الضفة وحداً من السيادة الفلسطينية عليها. وكان للسلطة الفلسطينية السيطرة المدنية والأمنية الكاملة على المنطقة (أ)، والسيطرة المدنية على المنطقة (ب) بينما ظلت السيطرة الأمنية عليها بيد الحكومة الإسرائيلية. أما المنطق (ج)، والتي تمثل أكثر من ٦٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية والكتلة الوحيدة المتصلة فيها، فظلت تحت السيطرة المدنية والأمنية الكاملة للحكومة الإسرائيلية.

زاد عزل غزة عن العالم الخارجي بشكل متزايد:

- ارتفعت معدلات البطالة في غزة من أقل من ١٠ بالمائة^{٢١} في أوائل التسعينيات إلى أكثر من ٣٢ بالمائة اليوم.^{٢٢} ١١ بالمائة فقط من النساء في غزة تعملن، وهو أقل معدل في المنطقة بأسرها.^{٢٣} ما يقرب من ٥٠ بالمائة من الشباب عاطلون، وآفاق العمل تقلصت كثيراً بسبب القيود الصارمة المفروضة على الخروج من غزة للعمل.^{٢٤}
- صناعة الصيد في غزة أوشكت على الانهيار التام. اتفق، في إطار أوسلو، على مساحة صيد تبلغ ٢٠ ميلاً بحرياً. غير أن الصيادين اليوم لا يسمح لهم بالإبحار لأكثر من ستة أميال بحرية من ساحل غزة، وكثيراً ما يتعرضون لإطلاق الرصاص الحي من دوريات البحرية الإسرائيلية التي تراقب حدود الصيد. كانت تلك

والصناعية، والطرق الجانبية، وغيرها من مرافق بنية تحتية كلها من اختصاص مجالس مناطق المستوطنات الإسرائيلية، والتي ليس للفلسطينيين فيها أي تمثيل.

- هناك اليوم أكثر من ١٠٠ نقطة استيطان عشوائية، تسيطر مجتمعة على أكثر من ١٦,٠٠٠ دونم^{١٥} من الأراضي في الضفة الغربية.^{١٦} نقاط الاستيطان هذه مستوطنات تم إنشاؤها دون أن يصدر لها تصريح رسمي إسرائيلي. وعلى الرغم من صدور أوامر إزالة لها في بعض الأحيان، فنادراً ما يتم التنفيذ، بل وكثيراً ما تلقى تلك النقاط مساعدة من الوزارات الإسرائيلية المختلفة. بدأ إنشاء تلك النقاط سنة ١٩٩٦، بعد أن زادت رقابة الحكومة الإسرائيلية على توسع المستوطنات الجديدة. ورغم أن نصوص اتفاقيات أوسلو لم تمنع صراحةً توسيع المستوطنات، فإن روح الاتفاقية اعترفت بالاتصال الجغرافي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفه عنصراً محورياً في الدول الفلسطينية المستقبلية.

- ما زال الفلسطينيون محرومين من الحماية من **عنف المستوطنين**. بعد اتفاقيات أوسلو، وفي فبراير / شباط ١٩٩٤، قام مستوطن إسرائيلي بقتل ٢٩ فلسطينياً في الخليل. ومنذ ذلك الحين، أظهرت المتابعة المنتظمة تزايد عنف المستوطنين، ليقوض السلامة الجسدية للفلسطينيين وموارد أرزاقهم. وقد زاد عدد هجمات المستوطنين التي أسفرت عن وقوع إصابات بين الفلسطينيين والإضرار بممتلكاتهم بنسبة ٣٢% في ٢٠١١ مقارنةً بـ ٢٠١٠، وبأكثر من ١٤٤% مقارنةً بـ ٢٠٠٩. وفي ٢٠١١ وحدها تضررت أو دمرت ١٠,٠٠٠ شجرة يملكها فلسطينيون، معظمها أشجار زيتون.^{١٨} ورغم ذلك، فأكثر من ٩٠% مما تم متابعته من شكاوى قدمت ضد عنف المستوطنين، في السنوات الأخيرة، تم حفظها دون توجيه اتهام.^{١٩} كذلك قُتل ٨ مستوطنين إسرائيليين، وأصيب ٣٧ آخرون على يد فلسطينيين في ٢٠١١.^{٢٠}

● نظام يتكون من نحو ٥٥٠ نقطة تفتيش، وحاجز، وبوابة تسيطر عليها إسرائيل، قلعت كثيراً من قدرة المدنيين الفلسطينيين على التنقل.^{٣٣} منذ ١٩٧٢ وحتى ١٩٩١، كان هناك نظام تصاريح خروج مطبق، يستطيع بموجبه المقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن يدخلوا إسرائيل والقدس الشرقية بحرية، وأن يتنقلوا بين غزة والضفة الغربية.^{٣٤} ولكن هذا الأمر انتهى في ١٩٩١، عندما وضعت إسرائيل نظام تصاريح جديد قيد حرية الفلسطينيين في الحركة، وكان بداية لسياسة الإغلاق. هذا فضلاً عن نحو ٤٠٠ نقطة تفتيش متنقلة يتم نشرها، في المتوسط، كل شهر.^{٣٥}

● الجدار العازل فصل المجتمعات الفلسطينية، جغرافياً، وحرمتها من الوصول إلى أراضيها الزراعية والخدمات الحيوية. في ٢٠٠٢ شرعت الحكومة الإسرائيلية في بناء جدار بطول ٧٠٨ كم، سوف يمنع مساره المخطط له فلسطيني الضفة الغربية من الوصول إلى ٩.٤ من أراضي الضفة، بما فيها القدس الشرقية. وبسبب هذا الجدار أصبح آلاف الفلسطينيين يعيشون معزولين داخل جيوب في المنطقة بين الجدار والخط الأخضر، مما فرض قيوداً كبيرة على موارد الرزق والنفاذ إلى الخدمات الأساسية، بما فيها المدارس والمستشفيات.

● القدس الشرقية التي كانت في السابق مركز الحياة السياسية، والتجارية، والدينية، والثقافية الفلسطينية، يتم عزلها بشكل متزايد عن بقية أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. أكثر من ٥٥,٠٠٠ فلسطيني يقيمون في القدس الشرقية منعزلون الآن عن مركز المدينة، ويصعب عليهم الوصول إلى الخدمات التي يحق لهم الاستفادة منها والتي يدفعون لاستخدامها الضرائب.^{٣٦}

● العائلات الفلسطينية المقسمة عليها أن تحصل على موافقة الحكومة الإسرائيلية حتى يلتزم شملها. طلبات لم شمل العائلات يتم البت فيها منذ سنة ٢٠٠٠ بشكل انتقائي، وعلى سبيل "المعاملة السياسية". فطلب لم شمل العائلة يمكن أن يستغرق ١٠ سنوات للبت فيه، والفلسطيني الذي يتزوج من غير مقيمة هذا

المساحة بين ٢٠٠٩ ونوفمبر ٢٠١١ ثلاثة أميال بحرية فقط. هذا التقيص في المساحة يعني خسارة ١٤٠٠ طن متري من الأسماك كل سنة، تكلف الاقتصاد الفلسطيني في غزة خسارة تصل إلى نحو ٢٦ مليون دولار.^{٣٥} كان الصيد من الصناعات الأساسية في غزة، واليوم يتلقى ٩٥ بالمائة من الصيادين في غزة (٣٥٠٠ صياد) مساعدات دولية.^{٣٦}

● الزيادة السكانية في غزة لا تجد مكاناً تذهب إليه. كانت الكثافة السكانية ١٨٧٠ نسمة / كم^٢ في ١٩٩٣.^{٣٧} واليوم ما زال أكثر من ١.٧ مليون نسمة في غزة يعيشون على المساحة نفسها (٣٦٥ كم^٢)، بكثافة ٤٦٥٧ نسمة / كم^٢. تلك الكثافة تبلغ ١٤ ضعف الكثافة السكانية في إسرائيل، والتي كانت نسبتها ٣٥٩ نسمة / كم^٢ في ٢٠١١.^{٣٨}

● تقيص مساحة صغيرة أصلاً، مساحة التأمين المتفق عليها في أوسلو، تقوم إسرائيل بتوسيعها، أحادياً، بشكل متدرج. تستخدم إسرائيل اليوم الذخيرة الحية، بشكل منتظم، للحفاظ على سيطرتها الكاملة على المنطقة المحظورة داخل غزة وحول الحدود مع إسرائيل. وقد منعت بذلك وصول الفلسطينيين الذين يعملون في المنطقة القريبة من تلك الحدود، إلى أراضيهم.^{٣٩} ونتيجة لذلك، لم يعد من الممكن زراعة ما يصل إلى ٣٥ بالمائة من الأراضي الزراعية في غزة، وهو ما يكلف الاقتصاد الغزاوي ما يقدر بأكثر من ٥٠ مليون دولار سنوياً.^{٣٠}

أراضي الفلسطينيين، والشعب، والمجتمع، تشرذموا وقسموا:

● يكافح الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية للاستمرار في منازلهم. يقدر عدد المنشآت الفلسطينية التي أزلتها بلدية القدس الإسرائيلية بأكثر من ١٦٠٠ منشأة سكنية، وعمامة، وتجارية، منذ ١٩٩٣.^{٣١} هذا فضلاً عن أكثر من ٨٦,٥٠٠ فلسطيني مهددين بإزالة منازلهم.^{٣٢} كل ذلك، على الرغم من أن قضية القدس متروكة لمفاوضات الحل النهائي، حسب عملية أوسلو للسلام.

- أسعار الأراضي في المنطقتين (أ) و(ب) أعلى ١٥٠% من مثيلاتها في المنطقة (ج). أصاب التضخم الشديد أسعار الأراضي في المنطقتين (أ) و(ب) نتيجة القيود المفروضة على التنمية الفلسطينية في المنقطة (ج). وقد أفضى نقص الأراضي، بشكل مباشر إلى انخفاض المخرجات، وارتفاع نسبة البطالة، وتقلص القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.^{٤١}
- وسط الخليل الذي كان يعج بالحياة تحول إلى مدينة أشباح. بعد أن كانت الخليل المركز التجاري لمنطقة جنوب الضفة الغربية بأسرها، تم تقسيمها إلى قسمين في مفاوضات أوسلو. سيطر نحو ٥٠٠ مستوطن إسرائيلي على قلب المدينة، في حماية عدة آلاف من الجنود. وفي ١٩٩٤ صدر قرار عسكري إسرائيلي بإغلاق شارع الشهداء، وهو شارع السوق الرئيسي للسيارات والمترجلين الفلسطينيين. وأسفر الانهيار الاقتصادي لمركز المدينة، منذ سنة ٢٠٠٠، عن إغلاق أكثر من ١٨٠٠ نشاط تجاري وحرفي فلسطيني.^{٤٧}

الشهر، سيلتئم شمله مع عروسه في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عقد من الزمان، إن قُدِّر له ذلك.^{٣٧} توصل مسح أجري في ٢٠٠٥ إلى أن أكثر من ٦٤٠,٠٠٠ فلسطيني مقيم في غزة والضفة الغربية مضارون لأن لديهم أب أو أم، أو قريب، أو ابن، أو زوج أو زوجة غير مسجلين في سجل السكان الإسرائيلي.^{٣٨}

- سحبت الحكومة الإسرائيلية في إجراء أحادي الجانب، حقوق الإقامة من أكثر من ١١,٢٠٠ فلسطيني مقيم في القدس الشرقية. لم تُعد حقوق الإقامة الدائمة بعد سحبها إلى لبعض مئات من الفلسطينيين فقط.^{٣٩} يقدر عدد من لا يزالون محتفظين بحق الإقامة في القدس الشرقية اليوم من الفلسطينيين بنحو ٢٩٣,٠٠٠.^{٤٠}

الاقتصاد الفلسطيني الذي كان مستقلاً، أصابه الضمور:

- ما زال الفلسطينيون يدفعون ثمن استمرار الاحتلال الإسرائيلي. إذا أُتيح للفلسطينيين نصيب عادل من موارد المياه، ورفعت القيود في المنطقة (ج)، سيدر الاقتصاد الفلسطيني ما يقدر بنحو ١.٨٨ مليار دولار إضافية سنوياً.^{٤١}
- بينما شهد الناتج الإجمالي المحلي الإسرائيلي نمواً هائلاً، أصاب مثيله الفلسطيني الجمود. ارتفع نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج الإجمالي المحلي من ١٣,٨٠٠ دولار سنة ١٩٩٣ إلى أكثر من ٣٢,٠٠٠ دولار اليوم.^{٤٢} في الوقت نفسه، كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الضفة الغربية نحو ٢٠٠٠ دولار في أوائل التسعينيات^{٤٣} وأصبح ٢٠٩٣ اليوم، بينما انخفض في غزة من ١٢٣٠ دولار إلى ١٠٧٤ دولار.^{٤٤} لو كانت الإنتاجية قد استمرت في معدلات ارتفاعها قبل أوسلو، لوصل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا ما يقدر بـ ٨٨% بأكثر مما هو عليه الآن.^{٤٥}

^١ إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. ابتغي من عملية أوسلو للسلام أن تقضي إلى تسوية نهائية قائمة على التفاوض بين الطرفين، في غضون خمس سنوات. وتم تأجيل مشاكل مزمنة مثل وضع القدس، والمستوطنات الإسرائيلية والترتيبات الأمنية، والحدود الدولية، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، لتتم تسويتها خلال تلك الفترة. كذلك أفضت تلك العملية إلى إنشاء السلطة الفلسطينية،

'Israeli Settler Violence in the West Bank', OCHA^{١٧}
Fact Sheet, November 2011
Ibid.^{١٨}
Ibid.^{١٩}
Ibid.^{٢٠}
'Developing the Occupied Territories: the
Economy.' World Bank, Vol. 2, September 1993.
Accessed 26 August 2013 <[http://www-
wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP
/IB/1993/09/01/000009265_397031
1123239/Rendered/PDF/multi0page.pdf](http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1993/09/01/000009265_397031/1123239/Rendered/PDF/multi0page.pdf)>. p12.
GISHA Update. 24 February 2013. Accessed 2^{٢٢}
September 2013
<[http://www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_
id=1849](http://www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_id=1849)>
^{٢٣} 'On the occasion of May 1 International Workers'
Day: Indicators of the Labour Force in the Palestinian
Territory.' PCBS. Accessed 6 September 2013
<[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/
workers_day_08e.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/workers_day_08e.pdf)>.
Ibid.^{٢٤}
'Between the Fence and a Hard Place: the
humanitarian impact of Israeli-imposed restrictions on
access to land and sea in the Gaza Strip.' OCHA.
August 2012. Accessed 18 August 2013
<[http://www.ochaopt.org/documents/
ocha_opt_special_focus_2010_08_19_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_2010_08_19_english.pdf)>.
'Access Restricted Areas (ARA) in the Gaza Strip.'^{٢٦}
OCHA Factsheet, July 2013
^{٢٧} 'Developing the Occupied Territories: Overview.'
World Bank, Vol. 1, September 1993. Accessed 2
September 2013 <[http://www-
wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP
/IB/1993/09/01/000009265_397031
1123238/Rendered/PDF/multi0page.pdf](http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1993/09/01/000009265_397031/1123238/Rendered/PDF/multi0page.pdf)>. p7, Box 2.3
'Population density (people per sq. km of land
area).' The World Bank. 2012. Accessed 2 September
2013
<<http://data.worldbank.org/indicator/EN.POP.DNST>>
يشار إليها حياً بالمنطقة المحظورة.^{٢٩}
Access Restricted Areas (ARA) in the Gaza Strip.'^{٣٠}
OCHA Factsheet, July 2013
House Demolitions in Jerusalem', Research Report^{٣١}
by Dr. Meir Margalit, Yet to be published officially
'East Jerusalem, Key Humanitarian Concerns',^{٣٢}
OCHA, March 2011
'Special Focus: West Bank Movement and Access
Update.' OCHA, September 2012. Accessed 2^{٣٣}
September 2013
<[http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_move
ment_and_access_report_september_2012_english.p
df](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_english.pdf)>
^{٣٤}
http://www.btselem.org/freedom_of_movement/closure

لتكون مسؤولة عن إدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. ففي سنة
١٩٩٥ تم تقسيم الضفة الغربية إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج)، مما
قُتت الضفة وحداً من السيادة الفلسطينية عليها. وكان للسلطة
الفلسطينية السيطرة المدنية والأمنية الكاملة على المنطقة (أ)،
والسيطرة المدنية على المنطقة (ب) بينما ظلت السيطرة الأمنية عليها
بيد الحكومة الإسرائيلية. أما المنطق (ج)، والتي تمثل أكثر من ٦٠
بالمائة من أراضي الضفة الغربية والكتلة الوحيدة المتصلة فيها،
فظلت تحت السيطرة المدنية والأمنية الكاملة للحكومة الإسرائيلية.
^٢ ١١٠,٩٠٠ في الضفة الغربية، و ١٤٦,٨٠٠ في القدس الشرقية:
'By Hook and By Crook: Israeli Settlement Policy in
the West Bank.' B'Tselem. July 2010, p10
: 'Israeli Settler Population, مستوطنون آخريين يعيشون في غزة'
1972-2006.' Foundation for Middle East Peace.
Accessed 2 September 2013
<[http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-
and-tables/stats-data/israeli-settler-population-1972-
2006](http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/israeli-settler-population-1972-2006)>
^٣
The Humanitarian Impact of Israeli Settlement
Policies, Update December 2012.' OCHA OPT
IV Geneva Convention, Article 49^٤
'By Hook and By Crook: Israeli Settlement Policy in
the West Bank.' B'Tselem. July 2010
'Encouragement of migration to the settlements.'
B'Tselem. January 2013.
<<http://www.btselem.org/settlements/migration>>.
^٥ 'Facts on the Ground Peace Index.' IMEU, 29^٧
August 2013
^٨
Joint Parallel Report submitted by the Emergency
Water, Sanitation and Hygiene group (EWASH) and
Al-Haq to the Committee on Economic, Social and
Cultural Rights on the occasion of the consideration of
the Third Periodic Report of Israel.' September 2011
Emergency, Water, Sanitation and Hygiene group^٩
(EWASH) Fact Sheet 2:
[http://www.ewash.org/files/library/Factsheet%202012%20-
%20A4.pdf](http://www.ewash.org/files/library/Factsheet%202012%20-%20A4.pdf)
^{١٠}
The State of Palestine.' IDMC. Accessed 4
September 2013 <[http://www.internal-
displacement.org/idmc/website/countries.nsf/%28http
Envelopes%29/98F0726BF7D6AA45C12574B30055
BD32?OpenDocument](http://www.internal-displacement.org/idmc/website/countries.nsf/%28http%20Envelopes%29/98F0726BF7D6AA45C12574B30055BD32?OpenDocument)>. And 'Statistics on demolition
of houses built without permits in the West Bank (Not
including East Jerusalem).' B'Tselem, 16 June 2013.
Accessed 4 September 2013
<[http://www.btselem.org/planning_and_
building/statistics](http://www.btselem.org/planning_and_building/statistics)>.
'Frozen out in the West Bank,' Human Rights^{١١}
Watch Report, February 2011. Accessed 6
September, 2013.
^{١٢} 'Facts on the Ground Peace Index.' IMEU, 29^{١٢}
August 2013.
^{١٣}
By Hook and By Crook: Israeli Settlement Policy in
the West Bank.' B'Tselem. July 2010
Ibid.^{١٤}
'Israeli Settler Violence in the West Bank', OCHA^{١٥}
Fact Sheet, November 2011
Ibid.^{١٦}

- ^{٣٥} Ibid. هذا النوع من نقاط التفتيش يجعل المرور إلى الطريق أو المكان غير ممكن لعدة ساعات كل مرة. وذلك رغم عدم وود أي بنية تحتية دائمة على الأرض.
- ^{٣٦} 'East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns.' OCHA Factsheet, December 2012
- Carmi, Na'ama. Tr. Zvi Shulman. 'Oslo: Before and After – the status of human rights in the Occupied Territories.' B'Tselem: May 1999
- ^{٣٨} 'Israel: End Restrictions on Palestinian Residency.' Human Rights Watch, 5 February 2012. Accessed 2 September 2013
<<http://www.hrw.org/news/2012/02/05/israel-end-restrictions-palestinian-residency>>.
- ^{٣٩} 'Revocation of Residency.' B'Tselem. 18 August 2013. Accessed 2 September 2013
<http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_of_residency>.
- East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns.' OCHA Factsheet, December 2012
- ^{٤١} 'The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory. A bulletin published by the Palestinian Ministry of National Economy in cooperation with the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ).' September 2011. Accessed 2 September 2013
<<http://www.un.org/depts/dpa/qpal/docs/2012Cairo/p2%20jad%20isaac%20e.pdf>>.
- ^{٤٢} 2012 World Economic Outlook.' IMF. Accessed 3 September 2013
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/weo_data/index.aspx>
- ^{٤٣} 'Developing the Occupied Territories: Overview.' World Bank, Vol. 1, September 1993. Accessed 2 September 2013
<http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1993/09/01/000009265_3970311123238/Rendered/PDF/multi0page.pdf>. p7, Box 2,3
- ^{٤٤} 'Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory.' UNCTAD, 15 July 2011. Accessed 1 September 2013
<http://unctad.org/en/Docs/tdb58d4_en.pdf>.
- ^{٤٥} 'Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory.' UNCTAD, 15 July 2011. Accessed 1 September 2013
<http://unctad.org/en/Docs/tdb58d4_en.pdf>.
- ^{٤٦} 'Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory.' UNCTAD, 8 July 2013. Accessed 4 September 2013
<http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb60d3_en.pdf>.
- ^{٤٧} 'Ghost Town: Israel's Separation Policy and Forced Eviction of Palestinians from the Center of Hebron.' B'Tselem, Joint report with The Association for Civil Rights in Israel, May 2007. Accessed 2